حملات تفتيش ومداهمات للمباني بالمنطقة الشرقية



مع تأكيدها تغطية نحو 80 بالمئة من المواقع المستهدفة واقتراب بدء مرحلة فرض العقوبات وتوجيه الإنذارات الرسمية للملاك الذين لم تلتزم مبانيهم بالشروط الحكومية المعقدة خلال شهر يوليو المقبل.

وجاء هذا الاستنفار خلال اجتماع لبرنامج "تحسين المشهد الحضري" الذي ترأسه أمين المنطقة الشرقية، فهد الجبير، بهدف تسريع عمليات الرصد ومعالجة ما تصفها الأمانة بـ "المخالفات"، حيث شدد المسؤول السعودي على ضرورة ملاحقة المواطنين وأصحاب العقارات وفرض الإجراءات الإلزامية عليهم قبل انتهاء المهلة المحددة.

هذه الحملات تفرض أعباء إضافية على المواطنين وأصحاب المنشآت الصغيرة، في ظل اشتراطات تتطلب أعمال صيانة وتأهيل وتكاليف مالية قد لا يتمكن كثيرون من تحملها، خصوصا مع استمرار الضغوط المعيشية وارتفاع كلفة الخدمات.

ومع اقتراب انتهاء المهلة، تتجه الأمانة إلى توسيع نطاق الإنذارات والإجراءات النظامية، الأمر الذي

يثير مخاوف لدى عدد من الملاك والمستثمرين الصغار من تداعيات مالية وإدارية جديدة قد تضاف إلى الأعباء القائمة.

وتأتي هذه الإجراءات في وقت تتزايد فيه المطالب بمراعاة الأوضاع الاقتصادية للأهالي وتقديم تسهيلات وحلول عملية بدلا من الاكتفاء بسياسات الرقابة والإنذار، بما يضمن تحسين البيئة العمرانية دون تحميل المواطنين تكاليف إضافية تفوق قدرتهم على التحمل.

كما تعكس إصرار النظام على فرض الجبايات والشهادات الإجبارية التي ترهق كاهل الأهالي والمستثمرين الصغار بمصاريف وشروط تعجيزية، حيث تتحول شعارات "تحسين المظهر" إلى سيف مسلط على رقاب المواطنين عبر التهديد بالإنذارات والغرامات المالية لسد العجز وتوفير إيرادات جديدة لصالح خزينة آل سعود.